

أثر زيادة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في  
الجزائر في ظل البرامج التنموية خلال 2000-2014

**L'impact de l'augmentation des dépenses  
publiques sur la croissance économique en Algérie  
dans le cadre des programmes de développement  
2000-2014**

د.بودحوش عثمان

أستاذ محاضر-ب-

جامعة سطيف01، الجزائر

B\_athmane19@yahoo.fr

(+213) 551 06 00 02

مخير LEMAC

أ.مصطفائي ياسين

أستاذ مساعد -أ-

جامعة سطيف01، الجزائر

mostafayacine@gmail.com

(+213) 790 80 72 26

مخير LEMAC

### الملخص

أثر زيادة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل البرامج التنموية تهدف هذه الدراسة إلى معالجة اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي وإبراز تطور مخصصاتها (البرامج الاستثمارية) في الجزائر منذ مطلع سنة 2001 بدءا ببرنامج الإنعاش الاقتصادي مرورا ببرنامج دعم النمو وصولا إلى البرنامج الخماسي الأول 2010-2014، وعموما فان الدولة الجزائرية خصصت مبالغ ضخمة قدرت بـ 25139.7 مليار دينار (أكثر من 300 مليار دولار) لتغطية البرامج المذكورة أعلاه، وكانت الأهداف الرئيسية لهذه الاستثمارات هي التوسع في البنية التحتية والتنمية البشرية المحلية؛ بالنظر إلى أن الجزائر قد خرج للتو من العشرية السوداء بوضع كارثي ميزه تراجع في جميع المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والبيئية.

الكلمات المفتاحية: النموذج القياسي، البرامج التنموية الجزائرية، النمو الاقتصادي،

الإنفاق العمومي.

### Résumé:

#### **L'impact de l'augmentation des dépenses publiques sur la croissance économique en Algérie dans le cadre des programmes de développement**

Cette étude vise à aborder l'impact des dépenses publiques sur la croissance économique et à mettre en évidence l'évolution de ses attributions (programmes d'investissement) en Algérie depuis le début de l'année 2001 à partir du programme de relance économique, Programme quinquennal de 2010 à 2014. Dans l'ensemble, l'Etat algérien a alloué d'énormes sommes financières estimées à 25139,7 milliards de dinars algériens (plus de 300 milliards de dollars US) pour couvrir les programmes susmentionnés. Les principaux objectifs de ces investissements étaient l'expansion des infrastructures et le développement humain local; Considérant que l'Algérie vient de sortir d'une décennie noire avec une situation catastrophique caractérisée par un déclin à tous les niveaux sociaux, politiques, économiques et environnementaux.

**Mots clés:** Modèle économétrique, Programmes de développement algériens, Croissance économique, Dépenses publiques.

**Classification JEL :** H5, N6, O4...

## مقدمة

تعد مواضيع الإنفاق العمومي و النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام بالغ من قبل الخبراء والاقتصاديين، وصانعي السياسات الاقتصادية، لما لها من كبير الأثر على تطور ورفاه المجتمعات واقتصادياتها، فالجزائر مثلا انتهجت سياسة توسعية تمثلت في زيادة الإنفاق العمومي من خلال تسطير برامج حكومية استثمارية بدءاً من 2001 إلى 2014 نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، والذي أدى إلى ارتفاع الإيرادات العامة باعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، وما شجع ذلك هو الاستقرار الأمني والسياسي (بقاء نفس السلطة الحاكمة) في البلاد، والشيء الملاحظ خلال هذه الفترة (2000-2014) هو تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية كارتفاع معدل النمو الاقتصادي، انخفاض المديونية الخارجية، زيادة معدلات التشغيل... الخ .

انطلاقاً مما سبق نحاول في هذه الورقة البحثية دراسة العلاقة الموجودة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، ومن ثم الخروج بمجموعة النتائج.

### أ- إشكالية البحث:

بناءً على ما تم سرده من معطيات يمكن طرح التساؤل الآتي: ما مدى تأثير الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014؟.

### ب- فرضيات البحث:

قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية 1:  $H_0$ : عدم وجود أي علاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي؛
- الفرضية 2:  $H_0$ : عدم وجود أي اثريين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

### ج- هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- استكشاف حجم النفقات العمومية في هذه الفترة؛
- دراسة الانحدار لقياس العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة لهذه العلاقة، من شأنها توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي والشركاء في التنمية.

## د- منهجية البحث:

تقوم هذه الدراسة على اعتماد و استخدام البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة المستخرجة من موقع الديوان الوطني للإحصاء ووزارة المالية؛ ثم نقوم بتقدير العلاقة الخطية المبنية على أساس المتغير التابع هو الناتج المحلي وحجم النفقات كمتغير مستقل، ومن ثم نقيس المرونة لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حتى نتفادى تأثيرات التضخم، وحجم النفقات العمومية للفترة من 2000-2014 .

### 1. ماهية النمو الاقتصادي

#### 1.1. تعريف النمو

يعرف النمو على انه: "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"<sup>(1)</sup>، وعرفه سامويلسن على انه: "عبارة عن الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي او الناتج الوطني لبلد ما"<sup>(2)</sup>.

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل؛ حيث تعتبر الزيادات المطردة في الدخل نمو اقتصاديا في جميع الأحوال". ويعرف أيضا: "بأنه معدل التغيير في متوسط دخل الفرد أو نصيبه من الناتج القومي في المتوسط، وهو الوسيلة لتحقيق مختلف الأغراض، كما يشير إلى الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر الزمن.

ويعبر النمو بالنسبة لمستوى الاقتصاد الوطني بأنه: "حركة تصاعدية لبعض المحددات الاقتصادية المحددة للناتج الوطني الخام عبر الزمن، والتي بدورها تؤثر بصفة أساسية على ظروف الإنتاج مثل: زيادة الاستثمار وتحقيق التقدم التكنولوجي، تأهيل اليد العاملة وزيادة كفاءتها، والذي يساهم إجمالاً في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع"<sup>(3)</sup>.

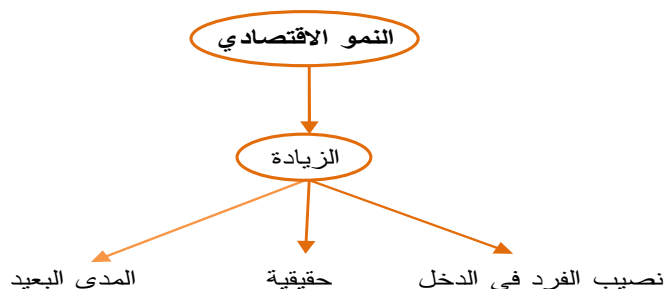
من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي يعني تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد، وان تكون هذه الزيادة حقيقية وليست اسمية في المدى الطويل؛ كما هو موضح في الشكل الموالي:

<sup>1</sup> - أشواق بن قدور، "تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي" ط1، دار الراية للنشر والتوزيع 2013، عمان، ص63.

<sup>2</sup> - P.A.samuelson et W.D.Nordhaus, "Economie", 16<sup>ème</sup> édition, édition Economica 2000, P518.

<sup>3</sup> - فاروق صالح الخطيب و عبد العزيز احمد دياب، "دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، ط1، دار النشر خوارزم العلمية سنة 2015، السعودية، ص 353

## الشكل (1): ماهية النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثين

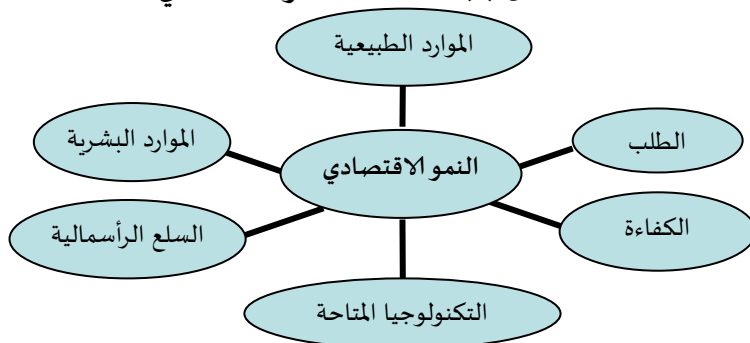
## 2.1. قياس النمو

عادة ما يشار للنمو الاقتصادي بالنتائج المحلي و تطوره، كما يقاس معدل النمو الاقتصادي في دولة ما عن طريق المعادلة الآتية: معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني - معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (او معدل التضخم)<sup>(4)</sup>.

## 3.1. العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

تتجلى محددات النمو في العوامل التي من شأنها زيادة الناتج المحلي، ويمكن تلخيصها في المخطط التالي:

## الشكل (2): محددات النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

<sup>4</sup> - فاروق صالح الخطيب و عبد العزيز احمد دياب، مرجع سابق، ص 354.

F. T. BOLDEANU, L. CONSTANTINESCU(2015), The main determinants affecting economic growth , Series V: Economic Sciences • Vol. 8 (57) No. 2, p330 .

#### 4.1. أنواع النمو

ويمكن حصرها في ثلاث أنواع أساسية<sup>(5)</sup>:

**1.4.1 النمو الطبيعي:** هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تدريجي، كالذي حدث من خلال الانتقال من النظام الإقطاعي إلى الرأسمالي، حيث تم من خلال تقسيم العمل، التراكم الأولي لرأس المال، تكوين سوق فيه عرض وطلب.

**2.4.1 النمو غير المستقر:** هو ذلك النمو الذي لا يتسم بالاستمرارية، وإنما هو ناجم عن ظروف طارئة (استثنائية) عادة ما تكون خارجية يزول بزوالها كما هو الحال في الدول النامية، وهو نمو بلا تنمية.

**3.4.1 النمو المخطط:** ذلك النمو الحاصل من عمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع واحتياجاته، وعادة ما ترتبط قوته وفعاليته بواقعية الخطط الموضوعية وكفاءة التنفيذ، ودرجة استجابة أفراد المجتمع، وهو النمو الذي يقود إلى تنمية اقتصادية.

#### 5.1 نظريات النمو: نوجزها فيما يلي:

**1.5.1 النظرية الكلاسيكية:** من أبرز روادها A.Smith, D.Recardo, R.Malthus, K.Marx

وارتكزت على الأفكار التالية:

– الإنتاج بمثابة متغير تابع لعدة عوامل تتمثل في الأرض، العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي؛

– الفن الإنتاجي والأرباح المعظمة لرأس المال هي الدافع للنمو الاقتصادي، أي أن النمو الاقتصادي يوجب تشجيع الادخار من أجل توفير رأس المال ومن ثم تحقيق بيئة استثمارية مناسبة<sup>(6)</sup>.

**2.5.1 النظرية نيوكلاسيكية:** تعد أفكار هذه المدرسة بمثابة امتداد للمدرسة الكلاسيكية، ومن أبرز روادها Alfred.Marshall, Pareto, j.schumperter وغيرهم، حيث ركزت هذه النظرية إلى جانب أفكار الكلاسيك على ضرورة تساوي الأجر مع الإنتاجية الحدية للعمل، أي أنه كلما قل الأجر عن الإنتاجية الحدية للعمل دفع إلى زيادة الطلب على عنصر العمل.

<sup>5</sup> - كميل حبيب، حازم البني، "من النمو والتنمية إلى العولمة والغات"، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2000، لبنان، ص 23.

<sup>6</sup> - محمد عبد العزيز ربيع، "التنمية المجتمعية المستدامة"، اليازوري، 2015، عمان، ص 182.

كما ترى هذه المدرسة أن النمو الاقتصادي هي عملية تلقائية تمر بفترات من الازدهار إلى الركود (الدورة الاقتصادية)؛ بسبب حدوث اختلال في حالة التوازن ثم محاولة استعادة هذا التوازن مرة أخرى<sup>(7)</sup>.

**3.5.1 النظرية الكثرية:** يرى Keynes بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان تحقيق عدالة في توزيع المداخل بين الأفراد، والتقليل من حدة البطالة ، وتخفيض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها لإمكانية تساومها مع التكلفة الحدية لرأس المال، كما يعتبر بأن العرض (الإنتاج) متغير تابع للطلب (الاستهلاك) على عكس قانون Say الذي تبنته المدرسة الكلاسيكية. كما يرجع الفضل له في إدراج السياسة النقدية وأدواتها في التحليل الاقتصادي، وتجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي وفق النموذج الكينزي يخص الدول الرأسمالية المتطورة دون غيرها من الدول المتخلفة والتي تعاني جملة من المشاكل التي تخرج عن نطاق هذا النموذج<sup>(8)</sup>.

## 2. الإنفاق العمومي

**1.2 تعريف النفقة العمومية:** "هي مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزينة عامة لإشباع حاجة عامة"<sup>(9)</sup>، وهي أيضا: "تلك المبالغ التي تقوم السلطة العمومية بصرفها أو أنها مبالغ نقدية يقوم بإنفاقها شخص معنوي قصد تحقيق منفعة عامة"<sup>(10)</sup>.

من خلال التعريفين نستنتج أن النفقة ذات ثلاث خصائص (أركان) نوجزها في ما يلي:

- النفقة عبارة عن مبلغ نقدي: تتمثل في ميزانية التجهيز والتسيير من خلال قيام الدولة بتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المختلفة مقابل تسديد مبالغ نقدية للأشخاص المعنيين (شخص معنوي أو عادي).

- النفقة العامة مصدرها شخص معنوي: التعويض المقدم عن تلبية احتياجات الدولة مصدره شخص معنوي (حكومة، ولاية، سلطات محلية...الخ).

- هدفها إشباع الحاجة العامة: من خلال إنشاء المرافق العامة (مستشفيات، التعليم...الخ)، وإشباع الحاجات الاجتماعية وكذا تستخدم لسداد الدين العام.

## 2.2 تنفيذ النفقات العامة

<sup>7</sup> - فرهاد محمد علي، "التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي"، دار التعاون للطبع والنشر، 1994، القاهرة ، ص 39-41.

<sup>8</sup> - فرهاد محمد علي ، مرجع سابق، ص 43-48.

<sup>9</sup> - مصطفى الفار، "الإدارة المالية العامة"، دار أسامة للنشر والتوزيع 2008، الأردن ، ص 50.

<sup>10</sup> - محمد عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، الجزائر، ص 65.

يتم تنفيذ النفقات العامة على مرحلتين متتاليتين هما:

**1.2.2 المرحلة الإدارية:** ينفذ هذه المرحلة الأمر بالصرف وتتم في ثلاثة خطوات هي: الالتزام، والتصفية والأمر بالصرف.

– الالتزام بالنفقة: يقصد به الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين؛  
– تصفية النفقة: وتسمح التصفية بالتحقق على أساس الوثائق الحسابية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية؛

– الأمر بصرف أو تحرير الحوالات: الإجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات العمومية.  
**2.2.2 المرحلة المحاسبية:** ويتم ذلك من خلال دفع النفقة، وهو الإجراء الذي يتم بموجبه تسديد الدين العمومي، ويتولى عملية الدفع المحاسب العمومي يختلف عن الأمر به.  
**3.2 أنواع النفقات**

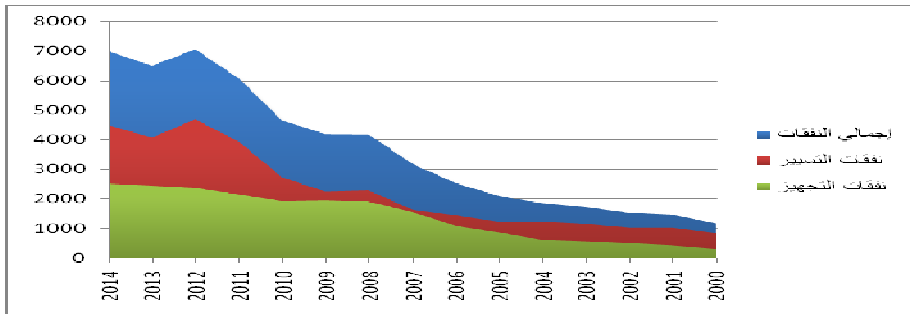
تقسم النفقات العامة إلى عدة أنواع بحسب المعيار المتخذ، لكن نكتفي بمؤشر التقسيم على أساس الطابع العمومي (تقسيم الدولة للنفقات).

**1.3.2 نفقات التسيير:** هي نفقات موجهة لتغطية الموارد البشرية المستخدمة في القطاع العام

**2.3.2 نفقات التجهيز:** هي مبالغ مالية توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية لتحقيق تنمية اقتصادية.

لقد شهدت الجزائر تطورا كبيرا في مخصصات النفقات العامة منذ الاستقلال عامة وفي الفترة المدروسة خاصة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

**الشكل (3): تطور النفقات العامة في الجزائر من 2000 إلى غاية 2014**



**المصدر:** وزارة المالية، يوم: 2018/05/02، [www.dgpp-](http://www.dgpp-)

[mf.gov.dz/index.php/retrospective](http://mf.gov.dz/index.php/retrospective)



نلاحظ أن الجزائر خصصت أغلفة مالية ضخمة لإنفاقها على التنمية الاقتصادية خلال هذه الفترة، حيث سجلت مستويات متصاعدة من 2000 إلى غاية 2014 ؛ بسبب تزايد أسعار البترول الذي فاق عتبة 100 دولار للبرميل، مما انعكس على زيادة الإيرادات، وبالتالي شهدت الجزائر خلال هذه الفترة بحبوحة مالية تجلت في زيادة الإنفاق العمومي من خلال إنشاء المشاريع الضخمة وإطلاق مشاريع تنموية خاصة الإنعاش الاقتصادي والبرامج الخماسية، وكذلك ارتفاع الأموال المخصصة لميزانية التجهيز، فقد بلغت عام 2014 حوالي 2501.442 مليار دينار، أما نفقات التسيير فاستحوذت على حصة قدرها 4494.327 مليار دينار.

#### 4.2 اثر النفقة العامة

يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.4.2 أثر النفقات على زيادة الطاقة الإنتاجية: إن اهتمام الدولة بإنشاء المصانع ومحطات توليد الكهرباء ومختلف البنى التحتية، إلى جانب الاهتمام بالتعليم والصحة وتوفير الأمن من شأنه أن يرفع من القدرة الإنتاجية.

2.4.2 أثر النفقات على انتقال عناصر الإنتاج من القطاع الخاص إلى العام: كمثال على ذلك؛ إقدام الحكومة على مضاعفة القوة العسكرية والتسلح في ظل توفر الأمن (نفقات غير مبررة) يعتبر استغلالاً لثروة كان بالإمكان توجيهها للقطاع الزراعي أو الصناعي.

3.4.2 أثر النفقات على انتقال عناصر الإنتاج في القطاع الخاص: إذا أقدمت الحكومة على منح إعانات مالية لمنتجي سلعة معينة، سوف ينجر عنه تحول منتجي السلع المنافسة لإنتاج السلعة محل الإعانة.

4.4.2 أثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني: ذلك من خلال إقدام الحكومة على تمويل خدمات عامة تنتفع منها الشريحة الفقيرة فقط هذا من جهة، وتمويل المرافق العامة التي يعود نفعها على كل الشرائح (الأمن، العدالة، التعليم) من جهة أخرى، فإن ذوي الدخل الكبيرة يتحملون القسط الأكبر من هذه الأعباء من خلال الضرائب المقتطعة.

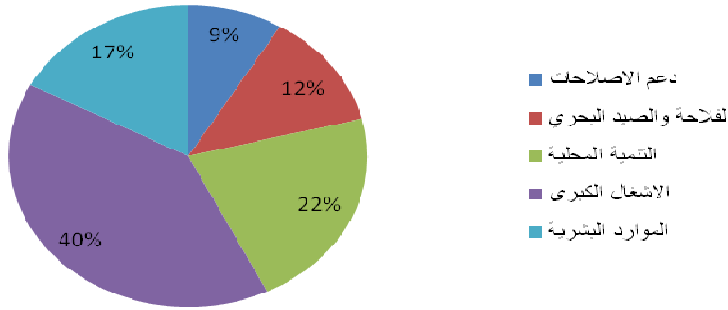
5.4.2 أثر النفقات العامة في التقليل من البطالة: إن النفقات الموجهة عموماً لبرامج تشغيل الشباب والإعانات المقدمة للمؤسسات (وكالة تشغيل الشباب)، وكذا برامج عقود ما قبل التشغيل من شأنها أن تخفض من حدة البطالة<sup>(11)</sup>.

<sup>11</sup> - محمد حلي مراد، "مالية الدولة"، جامعة عين شمس، مصر، ص 27-29.

**6.4.2 أثر النفقات العامة على الاستهلاك الكلي:** تتجلى في دعم بعض المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، وكذا من خلال تفعيل الطلب الاستهلاكي من خلال الرفع في الأجور أو انتهاز سياسة منح القروض الاستهلاكية.<sup>(12)</sup>

## 5.2 البرامج الاستثمارية العمومية ومجالاتها

**1.5.2 برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):** لقد تم تخصيص غلاف مالي كبير لتمويل البرامج الاستثمارية منذ 2001 إلى غاية 2019 حيث في سنة 2001 تم اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي (525 مليار دينار)<sup>(13)</sup>، خصص للمرافق العمومية و إنشاء المصحات الجوية، أشغال الموارد المائية (شبكات التطهير والمياه الصالحة للشرب، انجاز السدود...الخ)، وتعبيد الطرقات (ولائية وطنية والطرق السريعة)، إنشاء المطارات والموانئ، ودعم الفلاحة. **الشكل (4): توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي على القطاعات**

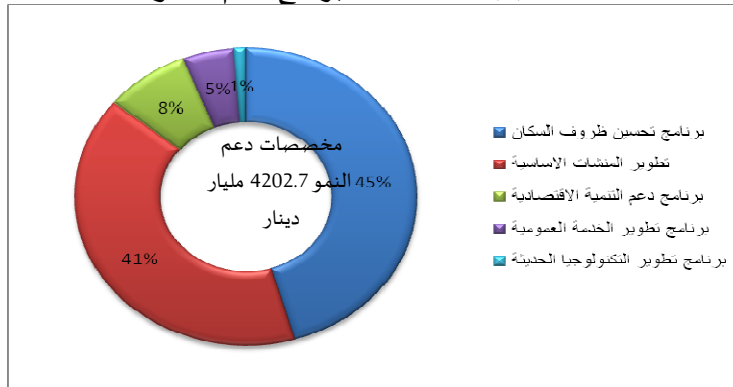


**المصدر:** من إعداد الباحثان بالاعتماد على مقال أ.د صالح صالحي "تأثير البرامج الاستثمارية العامة والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، سنة 2013، سطيف، ص14.

**2.5.2 برنامج دعم النمو (2005-2009):** خلال هذه الفترة تمت المصادقة على برنامج دعم النمو بمبلغ مالي قدره 4202.7 مليار دينار، حيث تم تخصيصها وفق ما يلي:

<sup>12</sup>- فتحي احمد ذياب عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، ط1، دارالرضوان للنشر والتوزيع، 2013، الأردن، ص 99.  
<sup>13</sup>- عياش بولحية، "دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة 2004-2001"، ماجستير، سنة 2010/2011، جامعة الجزائر (3)، ص32.

الشكل(5): مخصصات برنامج دعم النمو



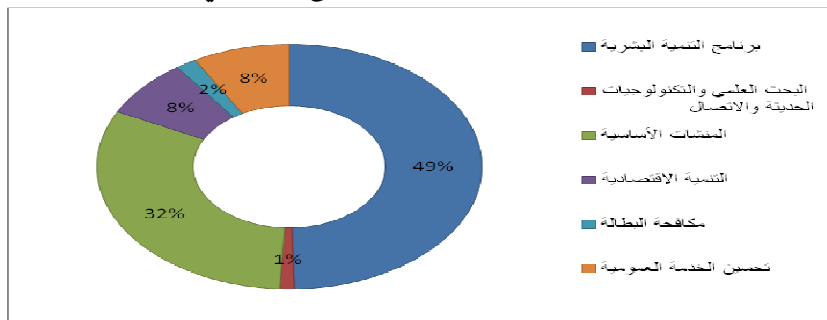
**المصدر:** من إعداد الباحثين، بالاعتماد على: أ. نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، العدد 12، 2012، بسكرة، ص 254.

يهدف هذا البرنامج إلى <sup>(14)</sup>: تحسين مستوى المعيشة، تحديث وتوسيع الخدمات العامة، تطوير الموارد البشرية ورفع معدلات النمو.

### 3.5.2 البرنامج الخماسي الأول (2010-2014):

امتدادا للبرامج السابقة وبغية تحقيق معدلات نمو في مختلف المجالات خصصت الحكومة غلafa ماليا قدره 20412 مليار دينار ولقد تم تخصيصه وفق ما يلي:

الشكل(6): مخصصات برنامج الخماسي الأول



**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على: صالح صالحي، "تأثير البرامج الاستثمارية العامة والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، سنة 2013، سطيف، ص 17.

<sup>14</sup> - أ.عثماني أنيسة و أ.بوحسان لامية، "دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر"، ملتقى حول تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 12/11 مارس 2013، سطيف، ص 9

يهدف هذا البرنامج إلى <sup>(15)</sup>: استكمال المشاريع الضخمة، خلق مشاريع جديدة. من خلال دراستنا للبرامج المذكورة سالفًا يمكن استخلاص مجموعة من الأهداف نوجزها في النقاط التالية:

- تفعيل الطلب؛
  - تخفيض معدلات البطالة؛
  - محاربة الفقر والمشاكل الاجتماعية؛
  - تحقيق التوازنات الجهوية والتنمية المحلية.
3. واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة

شهد النشاط الاقتصادي تقلبات قوية في مختلف قطاعاته قبل سنة 2001 ليتعافى خلال هذه السنة بشكل ايجابي، ثم استمر في نفس الاتجاه خلال سنة 2002 ؛ عدا قطاع الفلاحة الذي سجل تراجعاً ملحوظاً <sup>(16)</sup>، ليستمر هذا النمو بوتيرة معتبرة إلى غاية 2005؛ باستثناء قطاعي الأشغال العمومية والخدمات اللذان سجلا تراجعاً طفيفاً <sup>(17)</sup>. تواصل هذا النمو بوتيرة متواضعة اتسمت بتوسع ملحوظ في قطاعي الأشغال العمومية والخدمات إلى غاية 2008 <sup>(18)</sup>، أما خلال سنة 2010 سجل النمو الاقتصادي انتعاشاً بعد الصدمة الخارجية لسنة 2009 الناجمة عن تفاقم الأزمة المالية العالمية (2008)، ليتراجع بعد ذلك خلال سنة 2013 بسبب تراجع قطاع المحروقات على الرغم من النتائج الايجابية في باقي القطاعات والتي لم تتمكن من تعويض هذا التراجع. <sup>(19)</sup> أما في سنة 2014 فقد شهد الناتج المحلي خارج المحروقات ارتفاعاً إلى حدود 12547.5 مليار دينار، كما سجل قطاع المحروقات بدوره ارتفاعاً مقارنة بالسنة الماضية.

### 1.3 تطور النشاط الاقتصادي حسب القطاعات

حسب تقارير الديوان الوطني للإحصاء تم تقسيم النشاط الاقتصادي إلى 6 قطاعات رئيسية:

<sup>15</sup> - أ.عثماني أنيسة و أ.بوحسان لامية، "دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مرجع سابق، ص 10

<sup>16</sup> - Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2002, ; Consulte LE 21/12/2015; <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2.htm>.

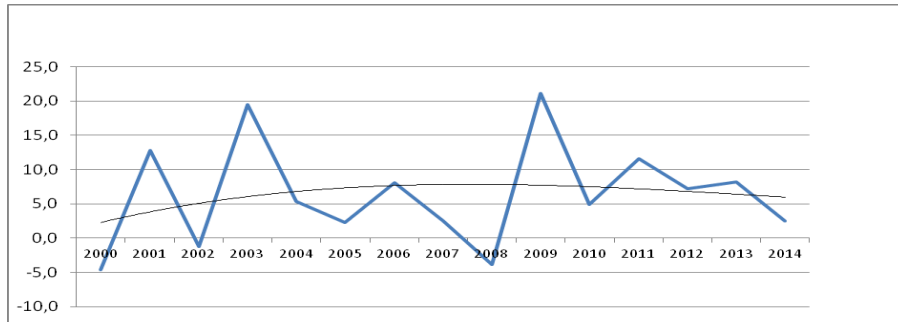
<sup>17</sup> - Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2005; Consulte LE 21/12/2015

<sup>18</sup> - Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2008; Consulte LE 21/12/2015

<sup>19</sup> - Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2012; Consulte LE 21/12/2015

**1.1.3 القطاع الفلاحي:** يشكل ما نسبته حوالي 9% من إجمالي النشاط خلال الفترة (2000-2014)، ويضم كل من : النشاطات الزراعية، والتربية الحيوانية والصيد البحري...الخ. والشكل الموالي يوضح ذلك والملحق رقم(1).

**الشكل(7): نسبة تطور القيمة المضافة في القطاع الفلاحي خلال 2000-2014**



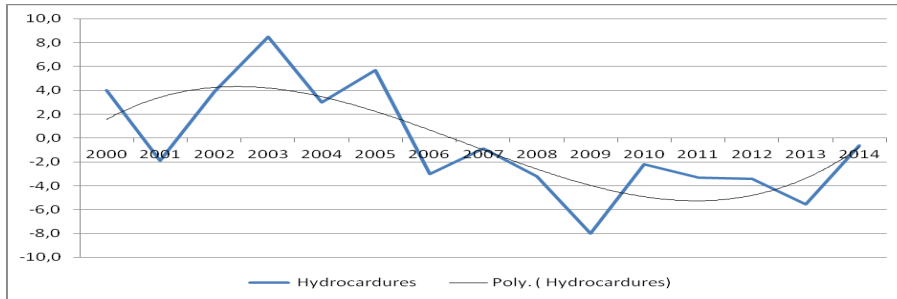
**Source :** Rapport ONS ;JUILLET 2015 ; Consulte LE: 03/05/2018, P4 , Site WEB [www.ons.dz](http://www.ons.dz) .

اتسم هذا القطاع بتطور متزايد ابتداء من 2000 إلى غاية 2014، حيث بلغت في هذه السنة الزيادة في حجم الإنتاج 14.4% مقارنة بسنة 2013<sup>(20)</sup>، إلا أن هذا القطاع سجل ارتفاعا قدر ب 184.3% خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2001، كذلك نسبة مساهمته في خلق القيمة المضافة الكلية وصلت إلى 2.5% .

**2.1.3 قطاع المحروقات:** يحتل قطاع المحروقات مكانة أساسية في الاقتصاد الجزائري حيث يشكل المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة فهي تمثل 40% من الناتج الوطني وأكثر من 66% من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية لبتروولية ويساهم 79% من إيرادات الصادرات الجزائرية، حيث شهد هذا القطاع عدة تقلبات إذ بلغت نسبة الزيادة في حجم الإنتاج ذروتها خلال سنة 2003 ، ثم تراجعت هذه النسبة إلى أن بلغت أدنى مستوياتها خلال سنة 2009 نتيجة لآثار الأزمة العالمية، حيث قدر هذا التراجع بـ 8% ، أما خلال سنة 2013 فسجل تراجعاً بنسبة 5.5% مقارنة بسنة 2012. أما القيمة المضافة لهذا القطاع فقد سجلت ارتفاعاً متزايداً فاق 222.5% خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2001، وفي هذه السنة تواصل تراجع نمو قطاع المحروقات وهو ما يمكن اعتباره تدهوراً حقيقياً؛ نظراً لفقدان القطاع ما يزيد عن ربع قيمته المضافة، والشكل الموالي يمثل مدى مساهمة هذا القطاع في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني.

**الشكل(8): نسبة تطور القيمة المضافة في قطاع المحروقات خلال 2000-2014**

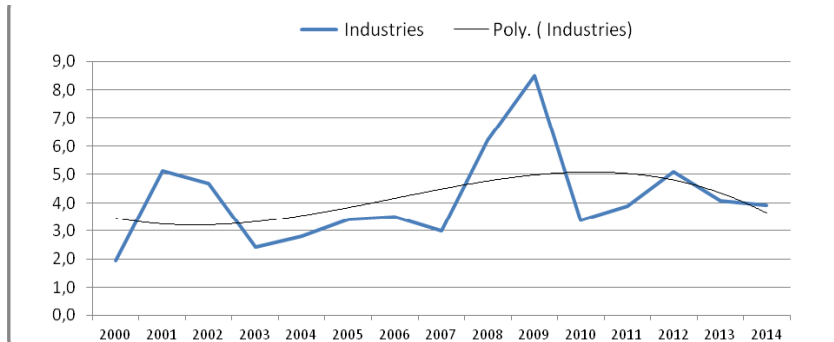
<sup>20</sup> - Rapport ONS ;JUILLET 2014 ; Consulte Le: 13/02/2015, P8 , Site WEB [www.ons.dz](http://www.ons.dz) .



**Source :** Rapport ONS ;JUILLET 2015 , Consulte: Le: 03/05/2018, P5 , Site : [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

**3.1.3 القطاع الصناعي:** يشكل ما نسبته 6% من إجمالي النشاط، حيث بلغت نسبة الزيادة في حجم الإنتاج ذروتها في سنة 2009، إذ فاقت 8% لتراجع بعد ذلك إلى مستوى 3.3% خلال سنة 2010، أما خلال سنة 2013 بلغت نسبة المساهمة في القيمة المضافة الكلية 4.1%، وقد سجلت القيمة المضافة في القطاع زيادة قدرها 165.7% مقارنة بسنة 2001، أما في سنة 2014 فقد وصلت القيمة المضافة إلى حدود 3.9% من القيمة المضافة في الناتج المحلي الخام كما هو موضح في الشكل الموالي:

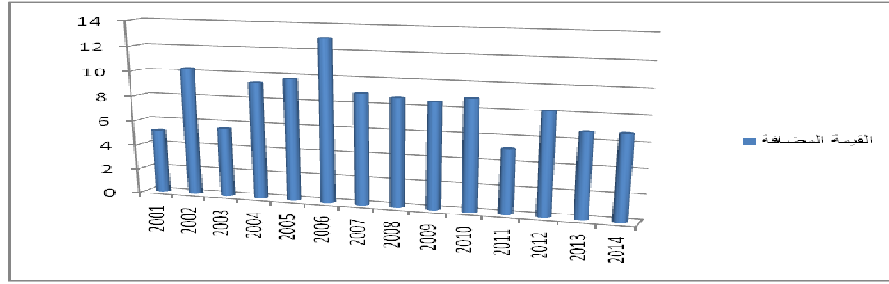
**الشكل(9): تطور معدل نمو قطاع الصناعة خلال 2014-2000**



**Source :** Rapport ONS ;JUILLET 2015 , Consulte: Le: 03/05/2018, P7 , Site : [www.ons.dz](http://www.ons.dz) .

**4.1.3 قطاع الأشغال العمومية:** سجل هذا القطاع أكبر نسبة نمو في حجم الإنتاج خلال سنة 2006؛ حيث فاقت هذه الزيادة 12%، ثم تراجعت إلى حدود 3.5% سنة 2011، أما خلال سنتي 2013 و2014 انخفضت مقارنة بسنة 2012، كما هو موضح في الشكل الموالي:

**الشكل(10): تطور معدل نمو القيمة المضافة في قطاع الأشغال العمومية خلال 2014-2001**



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات وزارة المالية، يوم: 2018/05/03.

[www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective/](http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective/)

**5.1.3 القطاع الخدمي السلعي:** شكل ما يقارب 23% من إجمالي النشاط خلال الفترة 2001-2013، ويظم هذا القطاع كل من : قطاع النقل والمواصلات، القطاع التجاري، الفنادق وغيرها، حيث حقق هذا القطاع متوسط نمو سنوي يقدر بـ 7.3% خلال الفترة 2001-2013، وقد اختلفت نسبة النمو في أنشطة هذا القطاع؛ إلا أنها كانت كلها ايجابية كما يوضحه الشكل الموالي:

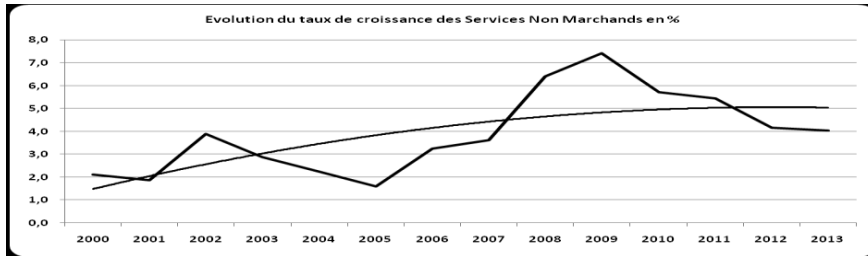
**شكل(11): تطور معدل نمو القطاع الخدمي السلعي خلال 2000-2013**



Source : Rapport ONS ;JUILLET 2014 , Consulte Le: 03/05/2018, P10 , Site : [www.ons.dz](http://www.ons.dz) .

**6.1.3 القطاع الخدمي غير السلعي:** يمثل هذا القطاع ما يعادل 13% من إجمالي النشاط، ويتضمن كل من الخدمات المصرفية، التأمينات والوكالات العقارية غيرها، حيث سجلت فيه نسبة نمو قدرت بـ 4.5% خلال سنة 2012، لتراجع إلى حدود 4.1% في سنة 2013، كما يبينه الشكل التالي:

## شكل(12): تطور معدل نمو القطاع الخدمي غير السلعي خلال 2000-2014



Source : Rapport ONS ;JUILLET 2014 , Consulte Le: 03/05/2018, P10 , Site WEB [www.ons.dz](http://www.ons.dz) .

## 7.1.3 تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2000-2014): سنتطرق في هذا العنصر

إلى دراسة كل من الصادرات، الواردات، وأخيرا الناتج الوطني الإجمالي كما يلي:

## 1.7.1.3 تطور الصادرات خلال الفترة (2000-2014): ضلت صادرات النفط تشكل ما

يتراوح بين 89 % و 94% من إجمالي الصادرات خلال الفترة 2000-2014 : حيث شهدت تزايدا مستمرا بوتيرة متسارعة تجاوزت حدود 241.5% خلال سنة 2008 مقارنة بسنة الأساس؛ نتيجة لزيادة حجم صادرات النفط وارتفاع أسعارها؛ لتراجع بعد ذلك خلال سنة 2009 إلى حدود 127.3% بسبب آثار الأزمة العالمية، لتستمر في التزايد بوتيرة عالية لتصل إلى حدود 265.4% في سنة 2013 متأثرة بزيادة أسعار البترول، ثم تراجع مرة أخرى إلى حدود 5252.9 مليار دينار، كما هو موضح في الملحق (1).

## 2.7.1.3 تطور الواردات خلال الفترة (2000-2014): شهدت الواردات الجزائرية تزايدا

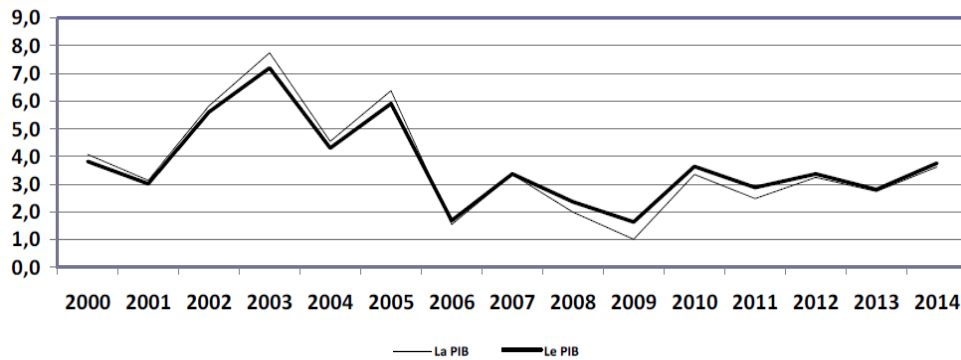
مستمرا بوتيرة عالية خلال الفترة (2000-2014)، حيث تضاعفت بنسبة 240.6% خلال سنة 2008 مقارنة بسنة الأساس؛ لتستمر هذه الزيادة إلى حدود 491% خلال سنة 2014، نتيجة لتبني الدولة لسياسة استيراد مفتوحة بسبب زيادة إيرادات الجباية البترولية، والملحق (1) يبين ذلك.

## 8.1.3 تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2000-2014): سجل الناتج المحلي

الإجمالي نموا متزايدا خلال الفترة (2001-2009) نتيجة انتهاج الحكومة لسياسات تنمية واستقرار امني، وكذا زيادة حجم النشاط الاقتصادي؛ مما أدى انخفاض معدل البطالة من 28.9% سنة 2001 إلى 10% في عام 2011، ثم تزايدت إلى وصل معدل البطالة في سنة 2014 إلى 10.6%، نتيجة أثر برنامج الخماسي الأول وكذا ارتفاع الصادرات بسبب ارتفاع أسعار البترول.



## شكل(13): تطور الحقيقي للناتج المحلي والإنتاج الوطني الخام خلال 2000-2014



Source : Rapport ONS ;JUILLET 2015 , Consulte Le: 03/05/2018, P3 , Site WEB [www.ons.dz](http://www.ons.dz).

## 2.3 تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري

تمكنت الجزائر تدريجيا خلال هذه الفترة من تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلية فعلى سبيل المثال: نجد أن الناتج الوطني في تزايد مستمر، وكذلك انخفاض كل من معدلات البطالة والمديونية.....الخ.

ولمزيد من التوضيح يمكن تبين ذلك في الجدول الموالي:

## الجدول(1): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 2001-2014

السنوات	الناتج المحلي الخام (الاسمي) بالمليار دينار	النفقات العمومية بالمليار دينار	معدل التضخم %	رصيد الميزانية بالمليار دينار	الرقم القياسي للأسعار %	المديونية الخارجية بالمليار دينار	سعر الصرف مقابل الدولار	معدل البطالة %
2001	4227.1	3640.6	4.23	68.7	557.6	999.4	77.26	28.9
2002	4522.8	4091.1	1.42	26	556.5	980.5	79.68	27.3
2003	5252.3	4501.4	4.26	164.7-	580.1	982.2	77.36	23.7
2004	6149.1	5264.6	3.97	285.4-	600.8	1000	72.06	17.7
2005	7562	5814.3	1.38	338-	610.6	1094.3	73.36	15.3
2006	8501.6	6234.4	2.31	611.1-	626.1	1779.7	72.64	12.3
2007	9352.9	7231.4	3.68	1159.5-	118.2	1044.1	69.36	13.8
2008	11043.7	8763.5	4.86	1288.7-	124	734	64.58	11.3
2009	9968	10025.9	5.74	971-	131.1	808.8	72.64	10.2
2010	11991.6	11149.4	3.91	1392.4-	136.2	1099.2	74.4	10

10	72.85	1216.4	142.4	2363.8-	4.52	13102.8	14588.5	2011
11	77.55	1312.2	155.05	3254.2-	8.89	14841	16208.7	2012
9.8	79.38	1171.7	160.1	2128.2-	3.25	16167.2	16643.8	2013
10.6	80.56	1239.7	164.77	3071.9-	2.92	17454.9	17205.1	2014

المصدر: وزارة المالية وتقارير البنك الجزائري يوم: 2018/05/03، بالاعتماد على:

- www.dgpp-mf.gov.dz/

www.bank-of-algeria.dz

#### 4. الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي

لتقدير معادلة الارتباط الخطي للعلاقة التي تربط النمو (الناتج المحلي) بالنفقات؛  
وجب علينا قبل ذلك صياغة النموذج الخطي، والذي هو:

$$PIE_t = \beta_0 + \beta_1 DEP_t + e_t$$

حيث:

PIB: متغير تابع (داخلي) يمثل الناتج المحلي الخام؛  $\beta_0$ : حد ثابت؛

DEP: متغير مستقل (خارجي) يمثل حجم النفقات العامة؛  $\beta_1$ : معامل الانحدار؛

$e_t$ : حد الخطأ.

لإيجاد قيم المعاملات  $\beta_0$  و  $\beta_1$  نستعين ببرنامج EVIEWS الإصدار السابع، حيث كانت

النتائج كالآتي:

$$PIB = 1500 + 0.95 DEP$$

(3.03) (19.7)

N=14 R<sup>2</sup>=0.97 DW=1.01

من خلال النتائج تبين لنا وجود علاقة طردية بين المتغيرين، كما أن كلا المعلمتين ذات دلالة إحصائية لأن قيم ستيوذننت t المحسوبة أكبر من t الجدولية، بالتالي تعتبر هذه المعادلة من الناحية الإحصائية مقبولة، رغم ذلك لا يمكن قبولها بسبب كلا المتغيرين مقيمين بالأسعار الجارية.

#### 1.4 تقدير معادلة الانحدار للنفقات الحقيقية وأثرها على الناتج الحقيقي

إن النموذج السابق لا يعكس الواقع كون المتغيرين المدروسين يتغيران بتغير الكميات والأسعار، وبالتالي لابد من إزالة أثر التضخم، ثم تقدير المعادلة وفق ما يلي:

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = (\text{الناتج المحلي الاسمي} \times 100\%) / \text{الرقم القياسي للأسعار}$$

$$\text{النفقات المحلية الحقيقية} = (\text{النفقات الاسمية} \times 100\%) / \text{الرقم القياسي للأسعار}$$

$$\text{PIB}_t = 282 + 1.04 \text{ DEP}_t$$

$$(1.02) \quad (25.02)$$

$$N=14 \quad R^2=0.98.11 \quad DW=1.29$$

تشير النتائج الإحصائية الواردة في المعادلة أعلاه؛ أنه يوجد أثر لتغيرات حجم الإنفاق العمومي الحقيقي ( $\text{DEP}_t$ ) على الناتج الوطني الخام ( $\text{PIB}_t$ )؛ استناداً إلى قيم  $t_c$  (المحسوبة) التي هي أكبر من  $t_c$  (الجدولية)<sup>21</sup>، وكذلك احتمال الخطأ ( $\text{Prob } \beta_0=0.0000$  ;  $\text{Prob } \beta_1=0.3260$ ) يعتبر ذو معنوية إحصائية بالنسبة لميل الانحدار على عكس الحد الثابت فهو مرفوض إحصائياً، وكذلك نلاحظ وجود ارتباط قوي موجب بين هذين المتغيرين (معامل الارتباط  $R=0.9905$ )، وبالتالي فالنموذج جيد فيما يخص قوة الارتباط، كما أن الإنفاق العمومي يفسر تغيرات الناتج الوطني الخام بنسبة 98.11% (معامل الانحدار  $R^2=98.11\%$ )، وهذا مرده إلى أن الإنفاق العمومي أثر بالفعل على تطور الناتج المحلي. كما أن احتمال إحصائية فيشر ( $F=0.000$ ) ذات دلالة إحصائية أقل من 1% وهذا يعني أنه يوجد على الأقل متغيراً مفسراً له علاقة بالمتغير التابع ومنه فالفرضية الأولى ( $H_0$ ) تم رفضها أي أنه تم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن حجم الإنفاق العمومي له علاقة مع الناتج المحلي الخام.

نعيد تقدير معادلة الانحدار بدون الحد الثابت لأنه غير مقبول إحصائياً باستعمال *eviews*، والنتائج كانت كالآتي:

$$\text{PIBr} = 1.08 \text{ DEPr}$$

$$(42.66)$$

$$N=14 \quad R^2=0.9795 \quad DW=1.13$$

<sup>21</sup>  $t_{n-k, \alpha/2}$ : تعتبر k عدد المتغيرات المستقلة و  $\alpha$  هي درجة الثقة، إذن في هذه الحالة فإن قيمة ستوزنت الجدولية هي 2.160

بعد إزالة الحد الثابت من المعادلة انخفض معدل الانحدار؛ مما يعني أن النفقات الحقيقية تفسر التغيرات في الناتج الحقيقي بنسبة 97.95 بالمائة، كما أن المعادلة جيدة من الناحية الإحصائية باعتبار أن قيمة فيشر كبيرة جدا وهي أكبر من القيمة الجدولية، إلا أنه قد يكون هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء لأن قيمة داربين واتسون تقع في منطقة اللاحسم (لا يمكن حسم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من عدمه)، أما النموذج من الناحية الاقتصادية فهو يعكس النظرية الاقتصادية؛ فحسب كينز تعتبر النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية، تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية (زيادة النمو) واجتماعية على المستوى الكلي.

## 2.4 اختبار فرضيات النموذج الإحصائي المقدّر باستخدام طريق المربعات الصغرى

**1.2.4 الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:** يمكن معرفة ذلك من خلال إحصائية دوربين واتسون التي تشير إلى القيمة  $D_w=1.13$  وهي تقع في المنطقة بين  $D_L$  و  $D_U$  (حيث  $K=1$  و  $D_U=1.05$  et  $D_L=1.35$ )<sup>22</sup>، ومنه لا نستطيع تحديد وجود الارتباط من عدمه، بالتالي وجب علينا المرور إلى اختبار آخر يسمى باختبار LM test ، وهو أفضل من داربين واتسون من حيث اكتشاف الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأعلى.

هذا الاختبار قائم على قياس العلاقة التالية:

$$E_t = p_0 + p_1 E_{t-1} + u_t$$

من خلال الفرضيتين التاليتين:

$$\left. \begin{array}{l} H_0: \text{لا توجد علاقة بين البواقي والبواقي المبطأة لفترة واحدة (} p_1=0 \text{)} \\ H_1: \text{توجد علاقة بين البواقي والبواقي المبطأة لفترة واحدة (} p_1>0 \text{)}. \end{array} \right\}$$

وكانت نتائجه باستخدام eviews كالتالي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.137120	Prob. F(1,12)	0.1695
Obs*R-squared	1.756865	Prob. Chi-Square(1)	0.1850

تبين لنا النتائج أن احتمال إحصائية فيشر هو أكبر من 10% فهذا يعني قبول فرضية العدم وبالتالي لا يوجد ارتباط بين حدود الأخطاء وهذا يؤكد صحة الفرض الأول بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

<sup>22</sup> K: عدد المتغيرات المستقلة،  $D_U$  و  $D_L$ : قيم مستخرجة من جدول داربين واتسون باعتبار أن  $n=14$

2.2.4 مشكلة ثبات التباين: يتم ذلك بتقدير المعادلة التي تدرس العلاقة بين مربع البواقي كمتغير تابع و مربع البواقي المبطأة لفترة واحدة كمتغير مستقل، من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\left. \begin{array}{l} H_0: \text{ثبات التباين;} \\ H_1: \text{عدم ثبات التباين.} \end{array} \right\}$$

والنتيجة المتحصل عليها بواسطة ARCH test وكانت كالآتي:

#### Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.192609	Prob. F(1,11)	0.1015
Obs*R-squared	2.924333	Prob. Chi-Square(1)	0.0873

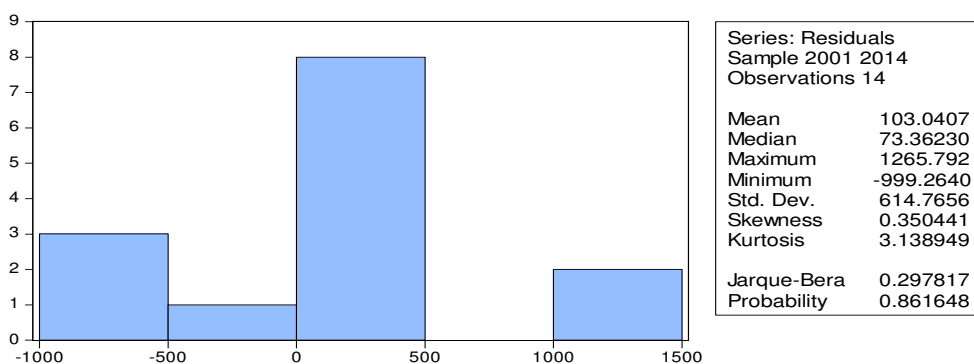
بما أن احتمالية فيشر اكبر من 10% فهذا يدل على قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل، بمعنى صحة ثبات التباين.

3.2.4 التوزيع الطبيعي للبواقي: سوف نستعين بإحصائية jarque-bera لمعرفة نمط توزيع البواقي، الا ان هذا الاختبار يستخدم في العينات كبيرة الحجم، رغم ذلك نحاول استعمالها في دراستنا للتعرف على نمط توزيع البواقي، ويتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$\left. \begin{array}{l} H_0: \text{بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا;} \\ H_1: \text{بواقي معادلة الانحدار غير موزعة توزيعا طبيعيا.} \end{array} \right\}$$

دائما باستعمال eviews نتحصل على النتائج التالية:

شكل (14): التوزيع البياني للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام Eviews 7

تشير نتائج فحص الاختبار ان إحصائية Prob jarque bera اكبر من 10% فهذا يدل على قبول الفرض العدم ومنه نقول ان البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.

## 5. خلاصة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج الآتية:

### 1.5 النتائج النظرية:

- ضخامة الموارد المالية المخصصة لهذه البرامج مما يزيد من فرص نهب المال العام(الفساد) ؛
- إن البرامج التنموية خلال الفترة المدروسة ساهمت في الانتعاش الاقتصادي والذي يظهر من خلال تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية؛
- السياسة المالية المنتهجة في الجزائر (التوسع في الإنفاق العمومي) أثرت على زيادة عجز الميزانية؛
- الاعتماد على مصدر مالي واحد (الإيرادات البترولية) لتغطية النفقات العامة؛ قد يؤدي إلى حصول أزمات وهذا ما حصل في سنة 2015.

### 2.5 النتائج التطبيقية:

- توجد علاقة طردية بين النفقات العامة الحقيقية والنمو الاقتصادي(النتائج الحقيقية) تتجلى في الارتباط الموجب؛ كما توصلنا إلى أن النفقات العمومية الحقيقية تفسر التغيرات الحاصلة في الناتج الحقيقي بنسبة 97.95 بالمائة، ومنه الفرضية الثانية مرفوضة؛
- كلما تغيرت النفقات العمومية بمليار دينار أدى ذلك إلى زيادة الناتج الحقيقي 1.08 مليار دينار، وأن مرونة تغير النفقات العمومية الحقيقية بـ 1% يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الحقيقي بـ 9.566 مليون دينار (0.9566 نتحصل عليها بتطبيق اللوغريتم على السلسلتين ثم إجراء الانحدار).

## الإحالات والمراجع:

### الكتب العربية

1. بن قدور أشواق، (2013)، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراجية للنشر والتوزيع.
2. فاروق صالح الخطيب، عبد العزيز احمد دياب، (2015)، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، دار النشر خوارزم العلمية.
3. كميل حبيب، حازم البني، (2000)، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب.
4. محمد عبد العزيز ربيع، (2015)، التنمية المجتمعية المستدامة، اليازوري.
5. فرهاد محمد علي، (1994)، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي"، دار التعاون للطبع والنشر.

6. مصطفى الفار، (2008)، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع.
7. محمد عباس محرز، (2003)، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية.
8. محمد حلمي مراد، (1959) مالية الدولة، جامعة عين شمس.
9. فتحي احمد دياب عواد، (2013)، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع.

### الكتب الأجنبية

10. P.A.samuelson, W.D.Nordhaus, (2000), *Economie*, , edition Economica .

### المذكرات والأطروحات

1. بولحية عياش، "دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة 2004-2001"، (2010/2011)، ماجيسير، جامعة الجزائر (3)، ص32.

### المجلات والتقارير

1. صالح صالحي، (2013)، "تأثير البرامج الاستثمارية العامة والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، ص1-43.
2. بوفليح نبيل، (2012)، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، العدد 12، ص243-266.

1. F. T. BOLDEANU, L. CONSTANTINESCU, (2015), The main determinants affecting economic growth , Series V: Economic Sciences • Vol. 8 (57) No. 2, p.329-338.

2. L'Office National des Statistiques , (2014), "Rapport ONS", Site WEB [www.ons.dz](http://www.ons.dz), 13/02/2015.

3. Bank of Algeria, (2002), "Rapport annuel de la Banque d'Algérie", <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2.htm>, consulte le 21/12/2015 .
4. Bank of Algeria, (2005), "Rapport annuel de la Banque d'Algérie", <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2.htm>, consulte le 21/12/2015 .
5. Bank of Algeria, (2008), "Rapport annuel de la Banque d'Algérie", <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2.htm>, consulte le 21/12/2015 .
6. Bank of Algeria, (2012), "Rapport annuel de la Banque d'Algérie", <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2.htm>, consulte le 21/12/2015 .

#### الملتقيات:

1. أ.عثماني أنيسة، أبوحصان لامية، "دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر"، ملتقى حول تقييم أثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، 11/12 مارس 2013، سطيف، الجزائر



### قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 2001-2014	17

### قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	ماهية النمو الاقتصادي	5
2	محددات النمو الاقتصادي	6
3	تطور النفقات العامة في الجزائر من 2000 إلى 2014	9
4	توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي على القطاعات	10
5	مخصصات برنامج دعم النمو	11
6	مخصصات برنامج الخماسي الأول	11
7	نسبة تطور القيمة المضافة في القطاع الفلاحي خلال 2000-2014	13
8	نسبة تطور القيمة المضافة في قطاع المحروقات خلال 2000-2014	14
9	تطور معدل نمو قطاع الصناعة خلال 2000-2014	14
10	تطور معدل نمو القيمة المضافة في قطاع الأشغال العمومية خلال 2001-2014	15
11	تطور معدل نمو القطاع الخدمي السلي خلال 2000-2013	15
12	تطور نمو القطاع الخدمي غير السلي خلال 2000-2014	16
13	التطور الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي والإنتاج الوطني الخام خلال 2000-2014	17
14	التوزيع البياني للبواقي	21

### مرفقات

الملحق (1): تطور النشاط الاقتصادي حسب القطاعات وأسعار البترول في الفترة  
2014-2001

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصناعات (مليار دج.)	1551	1606	2009	2463	3570	4150	4402	5298	3525,9	4610,1	5659	5980	5528,8	5252,9
الصناعات	-	3,4%	25%	22,5%	44,9%	16,2%	6%	20,3%	-33,4%	30,7%	22,7%	5,6%	-7,5%	-4,9%
صناعات النفط (مليار دج.)	1433	1445	1848	2278	3355	3882	4122	4954	3225,6	4220,1	5224	5528	5057,5	NA
% الصناعات النفط	-	0,8%	27,8%	23,2%	47,2%	15,7%	6,1%	20,1%	-34,8%	30,8%	23,7%	5,8%	-8,5%	
الزراعات (مليار دج.)	931	1159	1254	1577	1820	1864	2326	3171	3583,8	3768	4173	4612	5051,1	5502,4
% الزراعات	-	24,4%	8,1%	25,7%	15,4%	2,4%	24,7%	36,3%	12,9%	5,1%	10,7%	10,5%	9,5%	8,9%
الناتج المحلي الخام (مليار دج.)	4227	4523	5252	6149	7562	8502	9353	11044	9968	11992	14527	16115	16569	17205,1
% الناتج المحلي الخام	-	7%	16,1%	17%	22,9%	12,4%	10%	18%	-9,7%	20,3%	21,1%	10,9%	2,8%	3,8%
القطاع الفلاحي باليورو دينار	412	417,2	515	580,5	581,6	641	708,1	727,4	931,3	1015,3	1183	1422	1627,8	1171,5
%	-	1,2%	23,4%	12,7%	0,1%	10,2%	10,4%	2,7%	28%	9%	16,5%	20,5%	14,4%	-28%
قطاع الحرفات باليورو دينار	1444	1477	1869	2320	3353	3882	4089	4998	3109,1	4180,4	5242	5536	4968	4657,8
%	-	2,2%	20,9%	19,4%	30,8%	13,6%	5%	18,1%	-60,7%	25,6%	20,2%	5,3%	-11,4%	-6,2%
القطاع الصناعي باليورو دينار	315	337,6	355	388,2	418,3	450	479,8	519,6	570,7	617,4	663,8	728,6	765,4	837
%	-	6,6%	4,9%	8,5%	7,1%	7%	6,2%	7,6%	8,9%	7,5%	6,9%	8,8%	4,8%	9,3%
قطاع الأشغال العمومية باليورو دينار	358	409,9	445	508	564,4	674	825,1	956,7	1094,8	1257,4	1333	1491	1620,2	1794
%	-	12,6%	7,8%	12,4%	10%	16,2%	18,3%	13,7%	12,6%	12,9%	5,6%	10,6%	7,9%	10,7%
قطاع الخدمات السلي باليورو دينار	922	1004	1112	1303	1519	1685	1920	2114	2349,1	2586,3	2863	3206	3627,4	NA
%	-	8,1%	9,7%	14,6%	14,2%	9,8%	12,2%	9,1%	10%	9,1%	9,6%	10,6%	16,2%	
قطاع الخدمات غير السلي باليورو دينار	472	499,4	552	603,3	631,8	678	798,6	1075	1197,2	1587,1	2387	2655	2524,5	NA
%	-	5,8%	10,5%	9,2%	4,7%	7,3%	17,8%	34,6%	11,3%	32,5%	50,4%	11,2%	-4,9%	
أسعار البترول باليورو لار	24,8	25,2	29	38,5	54,6	65,7	74,8	99,9	62,2	80,2	112,9	111	109,5	100,2

Source : Site WEB [www.ons.dz](http://www.ons.dz) / <http://www.bank-of-algeria.dz/html/communicat2.htm>